لا إصلاحات من دون حقوق

الحماية الاجتماعية، بين النهج القائم على الحقوق والنهج الذي تقوده الجهات المانحة في لبنان

The Centre For Social Sciences Research & Action

لا إصلاحات من دون حقوق

الحماية الاجتماعية، بين النهج القائم على الحقوق والنهج الذي تقوده الجهات المانحة في لبنان

The Centre For Social Sciences Research & Action

فريق الإعداد

المؤلّف: نزار حريري (باحث اقتصادي ومُحلِّل لسوق العمل)

فريق التحرير:
ماري-نويل أبي ياغي (باحثة في العلوم السياسية ومديرة مُشارِكة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية)،
ليا يمّين (مُبدِعة وباحثة ومديرة مُشارِكة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية)

التصميم: كارين معوض

الترجمة والتحرير اللغوي: The Language Platform

© مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية. بيروت، أيّار/مايو ٢٠٢٥. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا المنشور، أو توزيعه، أو نقله بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة، بما في ذلك التصوير، أو التسجيل، أو أيّ وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أخرى، من دون إذن خطّي مسبق من الناشر، إلّا في حالة الاقتباسات الموجزة والإشارة في المراجعات والمقالات النقدية، وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى التي يسمح بها قانون حقوق النشر.

جدول المحتويات

المقدّمة ٤

١- التطوّرات الرئيسية التي شهدها النظام الوطني للحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة ٦

٢- تقييم أثر النظام الوطني للحماية الاجتماعية من حيث أوجه عدم المساواة الاقتصادية ٩

٣- القضايا التقاطعية ١١

٤- تقييم التحوُّلات النيوليبرالية والإصلاحات الحالية ١٢

٥- إصلاحات على المدى البعيد تتجاوز الحلول المؤقّتة: إعادة النظر في الحماية الاجتماعية في لبنان ١٤

قائمة المراجع ١٨

المقدّمة

في السنوات الأخيرة، نالَ موضوع الحماية الاجتماعية في لبنان اهتمامًا واسعًا في مراكز الأبحاث المحلّية والدولية، وبين الأكاديميين/ات والخبراء/الخبيرات والجهات المانحة وصانعي/ات السياسات (شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠١٤، عبدو ٢٠١٩؛ منظّمة العمل الدولية ٢٠٢٠؛ رومان ٢٠٢٤؛ صغير وآخرون ٢٠٢٤؛ شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٢٤؛ براودفوت وزغيب ٢٠٢٥). يُرحَّب بهذا الاهتمام المتزايد، لا سيّما في ظلّ الإهمال التاريخي حيال هذا المجال الذي لطالما اعتُبر أنَّه لا يحظى بدراسةٍ كافية، وخصوصًا في فترة التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث ركّزت نقاشات إعادة الإعمار بعد الحرب على مواضيع بعيدة عن الإصلاح الاجتماعي. ولكنْ، منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، وفي أعقاب الحرب الأخيرة (والمستمرّة) مع إسرائيل، ونظرًا لحالة الاستقطاب الشديد حول مسار إعادة الإعمار بعد الحرب، وإعادة هيكلة القطاعَيْن العام والمصرفي، كيف يُمكن أن تُؤثّر هذه النقاشات على مسار إصلاحات الحماية الاجتماعية في المستقبل؟

قبل الانهيار المالي في عام ٢٠١٩، شكّلت محدودية تطوير البرامج غير القائمة على الاشتراكات إحدى أوجه القصور المستمرّة التي عانى منها النظام الوطني للحماية الاجتماعية في لبنان (اليونيسف ووزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٩)، وقد تفاقمَ هذا الوضع جرّاء انحياز النظام القائم على الاشتراكات الذي لطالما كانَ يدعم حصرًا الفئات التي تتمتّع أصلاً بالامتيازات، مثل موظّفي/ات القطاع العام والعاملين/ات الذين/اللواتي يتقاضون/ين أجورًا نظامية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ٢٠٢١).

في المقابل، ساهم الدور المتزايد للجهات الدولية المتزايد في إعادة صياغة الخطاب السائد، فانتقل التركيز من مفهومَيْ السياسة الاجتماعية والأمن الاجتماعي نحو خطّة أوسع للحماية الاجتماعية، مع التركيز بصورة خاصّة على البرامج غير القائمة على الاشتراكات (ديفرو وآخرون ٢٠٢٤). وقد تزامنَ هذا التحوُّل وتسارَعَ مع اندلاع الأزمة المالية في العام ٢٠١٩، التي أدّت إلى الانهيار شبه الكامل للنظام القائم على الاشتراكات، فأصبحَ المستفيدون/ات السابقون/ات من التأمين العام لا يحصلون/يحصلْنَ سوى على حمايةٍ فعّالة ضئيلة أو معدومة (حريري ٢٠٢٣).

والأهمّ أنَّه لا يجب أن يُنظَر إلى هذا التحوُّل باعتباره مجرّد نتيجة ظرفية لدورةٍ اقتصادية متدهورة، أو أثر ثانوي لحالة العجز المالي التي تُعاني منها أنظمة التأمين العامّة. فكما تُشير الأبحاث، تُبيِّن الحالة اللبنانية كيف "يمكن للتدخّل الخارجي أن يؤدّي إلى الاعتماد على برامج المساعدات التي تُقدِّمها الجهات المانحة، ممّا يحدّ من الأُطُر الوطنية للسياسات الاجتماعية ويُعفي الحكومات من مسؤولياتها تجاه المواطنين/ات" (إنّا، ٢٠٢٤).

وفي ظلّ الوضع السياسي الراهن - الذي يشهد إعلان الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء نواف سلام عن جهود الإصلاح، وفي أعقاب التداعيات المدمّرة للحرب الأخيرة (والمستمرّة) مع إسرائيل - تَبرز مخاوف مُبرَّرة من أن تؤدّي الإصلاحات المرتقبة إلى تقويضٍ إضافي لمبدأ الشمولية الهشّ أساسًا في النظام الوطني للحماية الاجتماعية، وتعميق تشرذُمه وتفكُّكه.

تسعى هذه الورقة الموقفية إلى تقييم خطّة الإصلاحات النيوليبرالية الحالية في قطاع الحماية الاجتماعية في لبنان، وذلك ضمن السياق الأوسع للأزمات والنزاعات الجارية. تتناول هذه الورقة بشكلٍ نقدي النموذج السائد للإصلاحات القائمة على المساعدات النقدية التي يُروِّج لها البنك الدولي (أورتاكايا، ٢٠٢٥). يفرض هذا النموذج ضغطًا كبيرًا على السلطات المحلّية ليدفعها إلى اعتماد إصلاحات تحظى بتأييد متزايد من الطبقة السياسية، غير أنَّها تُواجِه الرفض من شرائح واسعة من المجتمع المدني المحلّي، بالإضافة إلى عدد كبير من الحلفاء الدوليين وفقًا لبيان مشترك حصدَ ٣٣ توقيعًا (تقرير مشاورة وطنية خاصة بمنظّمات المجتمع المدني حول الحماية الاجتماعية في لبنان ٢٠٢٤).

تستمدّ هذه الورقة معلوماتها من أبحاث معمّقة سبقَ أن أجراها مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ومن مراجعة تحليلية للمنشورات الأكاديمية الحديثة، وتقارير الخبراء، والتغطية الإعلامية على الصعيدَيْن الدولي والمحلّي. وهي تُقدِّم لمحة موجزة عن الإصلاحات التي تمّ تنفيذها بتأثيرٍ من البنك الدولي، والمخاطر المُحتمَلة التي قد تفرضها هذه الإصلاحات على النظام الوطني للحماية الاجتماعية. وأخيرًا، تتطرّق الورقة إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة، لتُشدِّد على الحاجة المُلِحّة إلى اعتماد نهج سياساتي أكثر شمولاً - نهجٌ قادر على توجيه الإصلاحات الجارية، شرط استعداد صانعي/ات السياسات للإصغاء إلى مَطالِب المجتمع المدني المستمرّة.

١ - التطوّرات الرئيسية التي شهدها النظام الوطني للحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة

لطالما اعتمدَ نظام الحماية الاجتماعية في لبنان على الوظائف النظامية، حيث يُقدِّم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خدمات التأمين الصحّي، والتعويضات العائلية، وتعويضات نهاية الخدمة (من دون معاشات تقاعدية) لموظّفي/ات القطاع الخاصّ، بينما تتولّى التعاونيات التابعة للدولة تغطية العاملين/ات في القطاع العام - بما في ذلك موظّفي/ات الدولة والأجهزة العسكرية والأمنية - من خلال التأمين العام والمعاشات التقاعدية. وعلى الرغم من توفُّر المساعدات غير القائمة على الاشتراكات، إلاّ أنَّها ظلّت محدودة للغاية، ومُجزَّأة، ولم تحصل على التمويل الكافي (عبدو ٢٠١٩).

أدّى انهيار الليرة اللبنانية واندلاع الأزمة المصرفية في العام ٢٠١٩ إلى القضاء على المدّخرات والمعاشات التقاعدية وأنظمة الحماية القائمة على التأمين. وأصبحت الأنظمة القائمة على الاشتراكات، مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات التابعة للدولة، عاجزةً عن العمل بشكلٍ شبه كامل وغير قادرة على تقديم أيّ تغطية فعّالة. وبعد الانهيار المالي، استمرَّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - وهو الجهة العامّة الأساسية المعنيّة بتوفير الحماية الاجتماعية - والتعاونيات في تقديم الرعاية الصحّية، والتعويضات العائلية، وتعويضات نهاية الخدمة، ولكنَّ قيمة التقديمات بالليرة اللبنانية باتت منفصلة تمامًا عن الأسعار الفعلية في السوق بالدولار الأميركي. ونتيجةً لذلك، اضطرَّ الأفراد الذين يستفيدون من التأمينات العامّة إلى تغطية التكاليف الطبّية من أموالهم/نّ الخاصّة، ممّا أدى فعليًا إلى حرمانهم/نّ بشكلٍ كامل تقريبًا من أيّ تأمين فعلي (حريري ٢٠٢٣).

والأهمّ من ذلك هو أنَّ السنوات الأخيرة لم تشهد تنفيذًا لأيّ إصلاحات هيكلية كبرى، باستثناء بعض التطوّرات المحدودة ولكن الجديرة بالذكر. يُعتبَر القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلّق بحقوق الأشخاص المعوّقين إحدى أهم المحطّات القانونية، إذ يكفل حقّهم/نّ في التعلُّم، والعمل، والحصول على الرعاية الصحّية، وتسهيل التنقّل، والمشاركة في الحياة السياسية. ومع ذلك، لا يزال التطبيق الفعلي لهذا القانون ضعيفًا نظرًا لقلّة آليات التنفيذ الفعّالة، وتبقى مسألة عدم إتاحة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة أحد أبرز التحدّيات القائمة. ويفتقر لبنان إلى قانونٍ خاصّ يُعنى بحقوق كبار السنّ أو الرعاية الطويلة الأمد. قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، بدعمٍ من صندوق الأمم المتّحدة للسكّان ومنظّمة الصحّة

العالمية، بإعداد "الاستراتيجية الوطنية لكبار السنّ"، ولكنّها لا تزال مجرّد مسوّدة في غياب أيّ متابعة تشريعية أو تنفيذية.

ويُعَدّ قانون حماية الأحداث رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ إطارًا قانونيًا أساسيًا لحماية الأطفال من العنف والإهمال والاستغلال، ولكنّه يتعرّض لانتقادات كثيرة لأنّه يُعتبَر قديمًا وغير قائم على الحقوق. يسعى إطار سياسة حماية الطفل (٢٠١٩)، والذي أُعِدَّ بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف، إلى تحسين إدارة الحالات وتعزيز التعاون بين الجهات المعنيّة، غير أنَّه لا يزال محصورًا على المستوى السياساتي والتوجيهي، ولا يتمتّع بأيّ صفة قانونية مُلزِمة.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية"، بدعم من شركاء دوليين. وتُحدِّد الاستراتيجية نظامًا موحّدًا للحماية الاجتماعية وقائمًا على الحقوق، ويشمل المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والوصول إلى الخدمات الأساسية. ويُشكِّل اعتماد الاستراتيجية الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في العام ٢٠٢٤ "خطوة حاسمة لإرساء عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، تكون الحقوق الاجتماعية إحدى ركائزه الأساسية" (مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية ٢٠٢٤).

ومع ذلك، تُعاني الاستراتيجية من ثغرات متعدّدة ومهمّة تمّ تحديدها سابقًا (مثل التمييز التقاطعي القائم على النوع الاجتماعي، والعمر، والإعاقة، والميول الجنسية)، ولا تزال رمزيةً بشكلٍ عام بانتظار إقرار التشريعات اللازمة لتطبيقها على نحو فعّال.

وبالفعل، حتّى العام ٢٠٢٥، لا تزال الاستراتيجية غير مُنفَّذة بالكامل بسبب القيود السياسية والمالية، بالإضافة إلى غياب المرسوم (أو المراسيم) التطبيقي(ة). فإذا لم تصدر هذه المراسيم، قد تبقى الاستراتيجية مجرّد إعلان نوايا، بدلاً من أن تتحوّل إلى إطار سياساتي مُلزِم.

في المقابل، شهدَ البلد، منذ اندلاع أزمة اللاجئين/ات السوريين/ات وفي أعقاب الانهيار المالي، انتشارًا واسعًا لبرامج المساعدات النقدية غير القائمة على الاشتراكات، والتي تقودها الجهات المانحة وتدعمها الحكومة. واستمرّت وزارة الصحّة العامّة في توفير التغطية الصحّية للمواطنين/ات اللبنانيين/ات غير المشمولين/ات بأيّ تأمين، لا سيّما كبار السنّ الذين لا تشملهم/نّ تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو شركات التأمين الخاصّة. وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج، فإنَّه لا يزال يُعاني من نقص التمويل والتوزيع غير العادل، وغالبًا ما يخضع للممارسات الزبائنية.

وأدّت أزمة اللاجئين/ات السوريين/ات، المستمرّة منذ العام ٢٠١١، إلى تطوير برامج حماية اجتماعية تقودُها الجهات المانحة، وبشكلٍ خاصّ المساعدة النقدية، والرعاية الصحّية (مركز دعم لبنان، ٢٠١٦)، ودعم التعليم؛ وتولّت وكالات الأمم

المتّحدة، والجهات الدولية المانحة، والمنظّمات غير الحكومية المحلّية مهمّة تنفيذها. وسعى "البرنامج الوطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا"، الذي أُطلِقَ بدعمٍ من البنك الدولي، إلى تحديد الأُسَر الأكثر فقرًا ومساعدتها. أصبحَ هذا البرنامج بمثابة ركيزة أساسية في مجال المساعدة الاجتماعية، على الرغم من محدودية نطاق تغطيته، والانتقادات التي طالت آليات الاستهداف الخاصّة به، وسيتمّ تناول ذلك في الأقسام التالية (وتحديدًا في القسم ٤). وبعدها، تمّ تطوير "برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ"، بدعمٍ من البنك الدولي أيضًا، ليحلّ مكان "البرنامج الوطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا" ويُشكِّل جزءًا من عملية الانتقال نحو نظام حماية اجتماعية أكثر استدامةً.

ومع ذلك، وكما ستتناول الأقسام التالية بالتفاصيل (وبشكلٍ خاصّ القسم ٤)، فإنّ الجانب السلبي الأبرز في النموذج الذي يُروِّج له البنك الدولي - وغيره من الشركاء الدوليين - يتمثّل في أنّه يؤدّي إلى تفاقُم أوجه القصور الهيكلية التي يُعاني منها نظام الحماية الاجتماعية الحالي في لبنان، إذ يُركِّز "بشكل أساسي على تنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الفقراء والتي تُوفِّر تغطيةً محدودة لشريحة صغيرة من السكّان، بناءً على خوارزميات الاستهداف"، (صغير وآخرون ٢٠٢٤)، ويُهمِّش البرامج القائمة على الاشتراكات والمرتبطة بالتوظيف النظامي.

> تدهورت القيمة الفعلية لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات، وأصبحت استدامة هذه المؤسّسات في المستقبل غير مضمونة في حال لم تُنفَّذ إصلاحاتٌ جذرية.

في الوقت الراهن، تدهورت القيمة الفعلية لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات، وأصبحت استدامة هذه المؤسّسات في المستقبل غير مضمونة في حال لم تُنفَّذ إصلاحاتٌ جذرية. ومن الناحية العملية، باتَ عدد كبير من العاملين/ات نظاميًا في القطاعَيْن العام والخاصّ يعتمدون/يعتمدْنَ على آليّات غير قائمة على الاشتراكات.

٢. تقييم أثر النظام الوطني للحماية الاجتماعية من حيث أوجه عدم المساواة الاقتصادية

أدّت الحرب الأخيرة (والمستمرّة) مع إسرائيل إلى تفاقم معاناة شعب يرزح أساسًا تحت وطأة أزمات متعاقبة: الانهيار المالي والمصرفي، والتضخّم المفرط، وانفجار مرفأ بيروت، وارتفاع معدّلات البطالة والفقر – التي تُقدَّر بأنَّها تطال شخصًا من كلّ ثلاثة أشخاص وثلاثة أشخاص من كلّ أربعة على التوالي (منظّمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي ٢٠٢٢؛ الإسكوا ٢٠٢١). "بين شهرَيْ تشرين الأوّل/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، واجه حوالى ١,٥٩ مليون لبناني/ة ولاجئ/ة سوري/ة ولاجئ/ة فلسطيني/ة (أي ما يُمثّل ٢٩ في المئة من إجمالي السكّان الذين شملهم/نّ التحليل) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحادّ [...] وتُظهِر هذه النتائج ارتفاعًا بالمقارنة مع التقديرات البالغة ١,٢٦ مليون شخص في المرحلة ٣ أو أعلى للفترة الممتدّة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ [...] ويرتبط التدهور الكبير الذي طال أكثر من ٣٠٠ ألف شخص [...] بشكل رئيسي بالتأثير المُضاعَف الناجم عن النزاع والنزوح الواسع" (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ٢٠٢٤).

> تُظهِر الحالة اللبنانية أنَّ برامج الحماية الاجتماعية الضعيفة والإقصائية ترتبط بمستويات أعلى من الهشاشة وعدم المساواة.

وعلى الرغم من تزايد الأدلّة التي تُثبِت أنَّ الحماية الاجتماعية تُشكِّل أداةً أساسية للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وتعزيز المرونة الديمقراطية، وبناء السلام (جواد وآخرون ٢٠٢٥؛ فقيه ٢٠٢٤)، لا يزال النظام الوطني للحماية الاجتماعية في لبنان ضعيفًا ومشرذمًا للغاية. فقد أدّت الأزمات والحروب المتتالية والمتداخلة التي شهدتها العقود الثلاثة الماضية إلى تفكيك ما تبقّى من الأُسُس الهشّة لنظام الحماية الاجتماعية في لبنان، أو بعبارةٍ أدقّ، ما تبقّى من نموذجٍ غير فعّال ومُجزَّأ في الأساس.

تُظهِر الحالة اللبنانية أنَّ برامج الحماية الاجتماعية الضعيفة والإقصائية ترتبط بمستويات أعلى من الهشاشة وعدم المساواة. في الواقع، "تحصل الشريحة التي تُعادِل أعلى ١٪ و١٠٪ من السكّان الراشدين على حوالى ٢٥ و٥٥ في المئة من إجمالي الدخل القومي، وبالتالي يُصنَّف لبنان بين البلدان التي تُسجِّل أعلى مستويات من عدم المساواة في الدخل حول العالم، إلى جانب البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا والولايات المتّحدة" (أسود ٢٠٢١). وكما ورد سابقًا في الأبحاث، "فإنَّ أوجه القصور في نظام الحماية الاجتماعية تعكس وتُرسِّخ و(تُعيد) إنتاج الهياكل الاجتماعية الأكثر عمقًا التي يتّصف بها المشهد الاجتماعي والسياسي في لبنان" (سكالا ٢٠٢١).

٣. القضايا التقاطعية

أدّت الأزمة المالية إلى انخفاض كبير في نسبة التغطية الطبّية وتزايُد الاعتماد على شبكات الرعاية غير النظامية، ممّا يُعرِّض الفئات الأكثر هشاشةً لخطرٍ مُضاعَف بالحرمان من أيّ شكل من أشكال الحماية الفعّالة. ولكنْ، من الضروري النظر في أشكال الإقصاء التقاطعي التي تتأثّر بالعمر والنوع الاجتماعي والإعاقة (سكالا ٢٠٢٥؛ سكالا ٢٠٢١).

خلال فترات الحروب وفي أعقابها، تكون النساء أكثر عُرضة للأحداث المُؤلِمة واضطرابات ما بعد الصدمة، ويواجهْنَ أيضًا مخاطر متزايدة جرّاء الاستغلال والإساءة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب انهيار الهياكل الوقائية، واستمرار حالة عدم الاستقرار لفترات طويلة، وصدمات ما بعد الحرب. ويُعَدّ التداخل مع رعاية الأطفال والتعليم أمرًا حرجًا بشكل خاصّ، حيث تُواجِه الأمّهات الوحيدات تحدّياتٍ هائلة في الحصول على رعاية ميسورة التكلفة وضمان استمرار تعليم أطفالهنَّ في ظلّ عدم الاستقرار المالي، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل، والإقصاء من برامج التغطية الاجتماعية. وبالنسبة للأُسَر التي تُعيلها نساء، "تبدو هذه الهياكل والتجارب المتعدّدة المستويات والمتقاطعة، التي تتضمّن التمييز والعنف والتهميش، وكأنّها حلقة مفرغة" (يونس ٢٠٢٣).

علاوةً على ذلك، برزت النساء الأكبر سنًّا ذوات الإعاقة كإحدى أكثر الفئات السكّانية هشاشةً في ظلّ تضاؤُل شبكات الأمان القائمة على التضامن بسبب تزايُد هجرة الشباب، وارتفاع معدّلات البطالة، وتفاقُم الفقر، وتراجُع دعم المنظّمات غير الحكومية في سياقِ أزمةٍ تمويلية عالمية تُؤثِّر على وكالات الإغاثة الدولية (سكالا ٢٠٢٥). كذلك، فإنّ الفئات السكّانية المُهاجِرة - ولا سيّما النساء الفلسطينيات والسوريات - مُعرَّضة لخطرٍ شديد، حيث تُواجِه الوكالات الدولية، مثل مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، التي يُتوقَّع منها توفير الحماية والرعاية الأساسيّتَيْن، قيودًا مالية شديدة. وقد ساهمت هذه الديناميات في زيادة الضغط على نظام الحماية الاجتماعية المُجزَّأ والمُتهالِك أساسًا في لبنان.

> خلال فترات الحروب وفي أعقابها، تكون النساء أكثر عُرضة للأحداث المُؤلِمة واضطرابات ما بعد الصدمة، ويواجهْنَ أيضًا مخاطر متزايدة جرّاء الاستغلال والإساءة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

٤. تقييم التحوُّلات النيوليبرالية والإصلاحات الحالية

كان لدى لبنان "برنامجٌ وطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا" مُموَّل من الجهات المانحة، ولكنَّه لم يُغطِّ سوى شريحة صغيرة من السكّان.

"في أواخر العام ٢٠٢٠، عرضَ البنك الدولي خطّةً لتوسيع نطاق تغطية هذا البرنامج. وقد أنشأ مشروعًا لشبكة الأمان الاجتماعي بقيمة ٢٤٦ مليون دولار من أجل توفير المساعدات النقدية والخدمات الاجتماعية للأشخاص الذين يُصنَّفون على أنّهم/نّ يعيشون/يعشْنَ تحت خطّ الفقر المدقع". (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ٢٠٢٥). نَجَحَ المستفيدون/ات من "البرنامج الوطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا" في الانتقال إلى "برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ" (ESSN)، حيث بلغ عددهم/هنَّ أكثر من ١٦٥ ألف أسرة لبنانية - أي أكثر من ضعف تغطية "البرنامج الوطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا".

"غطّى البرنامج الوطني لدعم الأُسَر الأكثر فقرًا ٧٥ ألف أسرة تُعاني من الفقر والهشاشة، ولكنَّ تمويله انتهى بحلول شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٤ [...] ومع الانتقال إلى [شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ]، وصل برنامج المساعدات النقدية الرئيسي في لبنان، "أمان"، إلى ١٦٨ ألف أسرة فقيرة وهشّة، بما يُغطّي ١٧٪ من السكّان و٥٠٪ من الفقراء، وتمّ دمج عملية التنفيذ من خلال سجلّ "دعم" الاجتماعي الرقمي". (أورتاكايا ٢٠٢٥).

وهنا، يُثار تساؤلٌ منطقيٌّ حول تداعيات تخصيص الدعم لنسبة ١٧٪ فقط من السكّان الفقراء، وفقًا لبيانات البنك الدولي، في دولةٍ صُنِّف فيها ثلاثةٌ من كلّ أربعة أفراد، وفقًا للإسكوا (٢٠٢١)، كفقراء قبل اندلاع الحرب الأخيرة مع إسرائيل. يمكن القول إنَّ مساعدة ١٧٪ من السكّان الفقراء أفضل من عدم تقديم أيّ دعم على الإطلاق، وأنَّ برنامج "شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ" يُمثِّل خطوةً أولى، إذ يُغطّي الفئة الفرعية الأكثر هشاشةً ضمن السكّان المُستهدَفين/ات.

ولكنَّ ذلك يطرح تساؤلات جوهرية: ما معنى اعتبار الحماية الاجتماعية حقًا أساسيًا؟ وماذا عن حقوق الفقراء الذين لا يستوفون معايير الأهلية للاستفادة؟

في بلدٍ حيث تعيش غالبية السكّان تحت خطّ الفقر بمختلف أبعاده النقدية وغير النقدية، ستُواجِه برامج المساعدة النقدية حتمًا قيودًا عدّة بسبب معايير الأهلية التقييدية، والتي تفتقر بالتالي إلى الشمولية. والأهمّ من ذلك، لا ينبغي اعتبار الحماية الاجتماعية استحقاقًا محصورًا بالشرائح السكّانية الأكثر فقرًا. فكما هو موضّح في "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان" التي اعتُمِدَت مؤخّرًا، الحماية الاجتماعية هي حقّ أساسي من حقوق الإنسان وهدفها صون

كرامة الإنسان، بصرف النظر عن الخلفيات الاجتماعية للأفراد (الحكومة اللبنانية والإسكوا، ٢٠٢٣).

يتمّ تحديد المستفيدين/ات من خلال ما يُسمّى "اختبار مستوى الدخل بالوسائل غير المباشرة" (قائمة مُحدَّدة مسبقًا من المؤشّرات التي تختار تلقائيًا الأفراد المؤهّلين/ات وغير المؤهّلين/ات)، وهي طريقة مرفوضة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني اللبناني وعدد كبير من الشركاء في المجتمع الدولي بسبب "معدّلات الخطأ المرتفعة، والسياسات التمييزية، والصور النمطية حول الفقر [...]. إنَّ التركيز على اختبار مستوى الدخل، وهي ممارسة شائعة للبنك الدولي مرفوضة من جانب "التحالف العالمي من أجل أرضيات الحماية الاجتماعية" وأكثر من مئة منظّمة من المجتمع المدني لسنوات، ينطوي على خللٍ جوهريّ. فلا جدوى منه بشكل خاصّ في بلدان مثل لبنان، حيث يعيش معظم الناس في الفقر، كما هو موضّح في البيانات الخاصّة بالبنك الدولي". (تقرير مشاورة وطنية خاصة بمنظّمات المجتمع المدني حول الحماية الاجتماعية في لبنان ٢٠٢٤).

لا تتعارض استراتيجية البنك الدولي في لبنان مع الاستراتيجية الوطنية فحسب، بل تتجاهل أيضًا الكثير من التحدّيات السياقية، إذ تفتقر إلى أدوات الاستجابة للصدمات وآليات المواجهة الدورية، في بلدٍ يتعرّض بشكل متكرّر لأزمات، وحروب، وصدمات سياسية أو اقتصادية.

> الحماية الاجتماعية هي حقّ أساسي من حقوق الإنسان وهدفها صون كرامة الإنسان، بصرف النظر عن الخلفيات الاجتماعية للأفراد.

وفي ظلّ نزوح مئات الآلاف وإصابة أو مقتل الآلاف، لا تُعَدّ المساعدات النقدية أدوات مناسبة للحدّ من التفاوتات الهيكلية.

من المفترض أن يضمن "دعم"، وهو نظام شبكة الأمان الاجتماعي الرقمي في لبنان، استفادة الفئات الأكثر هشاشةً من المساعدات النقدية، غير أنَّ تساؤلاتٍ كثيرة تُطرَح حول تصميمه وتنفيذه وأساليب استهدافه. ولقد أظهرت الأبحاث المخصّصة لدراسة هذه القيود أنَّ هذه المنظومة تتّصف بإهمالٍ منهجي في الاستجابة للأزمات، ومخاطر سياسية وأمنية مرتبطة بندرة البيانات وسرّيتها، فضلاً عن التحدّيات القانونية والأخلاقية (بستاني وحريري ٢٠٢٥أ؛ ٢٠٢٥ب).

بالإضافة إلى ذلك، تُموَّل "المدفوعات الحكومية للأفراد" عن طريق البنك الدولي وبرامج الحكومات المانحة، بدلاً من الإيرادات المحلّية التصاعدية. بالتالي، فهي مُعرَّضة بشكل دائم لمخاطر انقطاع مصادر التمويل وتوقُّف الدعم من الجهات المانحة.

0. إصلاحات على المدى البعيد تتجاوز الحلول المؤقّتة: إعادة النظر في الحماية الاجتماعية في لبنان

كيف يُمكننا تقييم العواقب على المدى البعيد للإصلاحات والتدابير السياساتية الحالية الهادفة إلى استبدال الحماية المالية بمساعدات مشروطة مدفوعة بآليات السوق؟ تُقدَّم هذه البرامج على أنَّها استجابات عاجلة للأزمات، غير أنَّها تُعرِّض ما تبقّى من الحماية الشاملة للتفكيك من خلال تعزيز نموذج نيوليبرالي يُعطي الأولوية للمساعدات على المدى القريب على حساب الإصلاحات الهيكلية.

استنادًا إلى العمل الميداني الحديث حول الفئات السكّانية غير المحميّة (مثل مجتمعات النازحين/ات، والعاطلين/ات عن العمل أو العاملين/ات بأقلّ من قدراتهم/هنَّ، والعاملين/ات غير النظاميين/ات، والسكّان المهاجرين/ات، إلخ.) (سكالا ٢٠٢٥؛ مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية ٢٠٢٢؛ يونس ٢٠٢٣؛ حريري ٢٠٢٣؛ فقيه ٢٠٢٤)، قد يُطرَح تساؤلٌ حول شرعية الإصلاحات القائمة على المساعدات النقدية في ظلّ إفلاس الدولة، إذ تبدو هذه الإصلاحات بمثابة تدابير تخفيفية لا تُحقِّق هدفها الرئيسي: التقليل من عبء الأزمات المُتفاقِمة على الفئات السكّانية الأكثر هشاشةً. فكيف يُمكن للمساعدات النقدية أن تُخفِّف المعاناة في نظامٍ يُعتَبَر غير عادل أو استغلالي، لا سيّما بالنسبة لأولئك الذين يشعرون أنَّهم/نَّ حُرِموا/حُرِمْنَ من كامل مدّخراتهم/نّ وجميع اشتراكاتهم/نّ في برنامج قائم على الاشتراكات ولا يُوفِّر أيّ حماية (سكالا ٢٠٢٥)؟

من الواضح أنَّ نموذج البنك الدولي يُقوِّض مبدأ الشمولية - أو ما تبقّى منه - ويُهيمِن على النقاش السياسي حول الحماية الاجتماعية. ولكنْ، ما هو الموقف الرسمي للحكومة الحالية من هذا النموذج، أو على الأقلّ ما الذي يُمكن استنتاجه من خطابها وإجراءاتها؟

لقد أظهرت الحكومة الجديدة عدّة مؤشّرات تدلّ على "التفعيل" في مجال الحماية الاجتماعية، غير أنَّ هذا النشاط يتماهى بشكل رئيسي مع مواقف البنك الدولي، وليس مع استراتيجيتها الوطنية.

للأسف، لم يتمّ إجراء أيّ نقاش اجتماعي أو سياسي هادف حول المراسيم التنفيذية للاستراتيجية، كما لم يتمّ إجراء أيّ حوار عام جدّي يُمهِّد الطريق لإصلاحاتٍ هيكلية مستقبلية. "يجب أن يُدار مسار إصلاح الدولة والنظام في لبنان بطريقةٍ ديمقراطية" (مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية ٢٠٢٢)، بمعنى أنَّه يجب تصميمه وتنفيذه بناءً على نقاشات ديمقراطية في المجال العام.

في اللحظة السياسية الراهنة، من المُحزِن أن نرى جميع الوزارات تُضاعِف خطابها وإصلاحاتها المستقبلية المُحتمَلة لدعم البرامج المُوجَّهة نحو الجهات المانحة والتي لا تأخذ في الاعتبار الاستدامة المالية، وتفشل في معالجة التفاوتات الهيكلية الكبرى (عدم المساواة في الضرائب، والإنفاق الاجتماعي غير المستدام، وغياب الإصلاحات المالية، ومعدّلات التغطية المنخفضة وشبكات السداد غير الحمائية في البرامج القائمة على الاشتراكات، وغير ذلك).

من المؤكَّد أنَّ الدولة اللبنانية أبدت استعدادًا سياسيًا لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن مساعدة نقدية طارئة جديدة بتمويلٍ وطني، مع استمرار برنامج "البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة" في لبنان.

أَعلَنَ هذا الإصلاح "تخصيص مبلغ ٤.٥ مليار ليرة لبنانية (حوالي ٥ملايين دولار) يُصرَف للمساعدات الاجتماعية من الميزانية الوطنية لسنة ٢٠٢٤. من شأن المبلغ المرصود توفير مساعدة نقدية لمرّة واحدة، بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحملون بطاقة إعاقة شخصية سارية المفعول" (منظّمة العمل الدولية ٢٠٢٤). بالإضافة إلى ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن رؤية جديدة لرعاية الأطفال والأسرة (اليونيسف ٢٠٢٥).

> من الواضح أنَّ نموذج البنك الدولي يُقوِّض مبدأ الشمولية - أو ما تبقّى منه - ويُهيمِن على النقاش السياسي حول الحماية الاجتماعية.

مع ذلك، وفي حين نَصَّ البيان الوزاري صراحةً على شمولية نظام الحماية الاجتماعية ضمن أهدافه، غير أنَّه حَدَّدَ أيضًا أنَّه سيستهدف فئات معيّنة، أي "الأكثر هشاشةً وفقرًا".

يُفترَض أن يسير هذان الإجراءان بالتوازي، غير أنَّه قد يُخشى أيضًا أنَّ جميع التدابير التي تُناقَش حاليًا تتبع "الفلسفة" العامّة للبنك الدولي، وتُروِّج لبرامج المساعدات المُستهدَفة والمشروطة، على حساب تعزيز مبدأ الشمولية.

بالفعل، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥، عقد رئيس الوزراء نوّاف سلام اجتماعًا تناولَ شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان تحت عنوان "المرحلة التالية من الإصلاح"، حيث صرّحت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد أنَّ وزارتها تسعى إلى "توسيع الدعم النقدي المباشر، وترسيخ الروابط مع الخدمات الاجتماعية، وبناء القدرات المؤسّساتية والبنية التحتية، وتعزيز التنسيق ومواءمة النظام". (عرب نيوز ٢٠٢٥).

رغم أنَّ المشهد لا يحمل الكثير من البوادر الإيجابية، غير أنَّه لا يخلو من الأمل، ولا تزال هناك فُرَص للإصلاح الهادف. ووفقًا للوكالة الوطنية للإعلام، صرَّحَ الرئيس سلام في هذا الاجتماع بأنَّه "في إطار التزاماتها الوزارية، ستُعيد الحكومة تفعيل اللجنة الوزارية الاجتماعية، وستتّخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، مع التركيز على توسيع برامج استهداف الفقر وبرامج ذوي الإعاقة، وضمان الوصول إلى مراكز الرعاية الصحّية الأوّلية والتعليم في المدارس الحكومية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي من خلال برامج إدماج اقتصادي مُصمَّمة جيدًا، وتطبيق إصلاحات نظام التقاعد لضمان تقاعد كريم" (الوكالة الوطنية للإعلام ٢٠٢٥).

صحيحٌ أنَّ كلّ ما ذُكِرَ أعلاه ضروري، غير أنَّ ترتيب الأولويات هو الأهمّ، وهو أمر ينبغي أن يتماشى أيضًا مع آليات التمويل لتدابير الحماية الاجتماعية. كيف ستستخدِم الدولة مواردها المحدودة للغاية لتحقيق هذه الأهداف، وبأيّ تسلسل؟

في الوقت نفسه، لم تُتَّخَذ بعد التدابير السياسية الرامية إلى إصلاح البرامج القائمة على الاشتراكات.

قد يُخشى أنَّه في ظلّ غياب إطار شمولي للتغطية الشاملة المُموَّلة بالتضامن المالي (وليس بمبادئ الأعمال الخيرية)، ستضطرّ الحكومة اللبنانية إلى اللجوء إلى تدابير تخفيفية مُقسَّمة بين "عناصر متباينة من السياسة الاجتماعية: الرعاية الاجتماعية، والحماية، وتقديم الخدمات، وغيرها." (جواد وآخرون ٢٠٢٥)، وهذا الأمر لن يُخفِّف من معاناة الفئات السكّانية المُستهدَفة، بل سيزيد العبء المالي.

> وبدون إصلاح الأنظمة القائمة على الاشتراكات ومبادئ التضامن المالي في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، فإنَّ المكوّنات القائمة على العمل الخيري سوف تستمرّ في النموّ والتضخّم وتعريض الفئات الأكثر هشاشةً لخطرٍ هائل عندما تتغيّر أجندات الجهات المانحة (وهي ستتغيّر مرّة أخرى حتمًا).

من جهة، تقترح "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية" دمج البرامج القائمة على الاشتراكات وتلك غير القائمة على الاشتراكات في إطار موحّد قائم على دورة حياة كلّ أسرة (الحكومة اللبنانية، الإسكوا ٢٠٢٣). من جهة أخرى، يتطلّب النهج الشامل الاعتراف بأنَّ أنظمة الحماية الاجتماعية لا تستهدِف الفئات

الأشدّ فقرًا فحسب، إذ أنّها تؤدّي دورًا رئيسيًا في الاقتصاد الكلّي، حيث تدعم تلقائيًا الدخل المتاح (وبالتالي الطلب الكلّي) في فترات الركود، ممّا يُساعِد الاقتصاد على التعافي بعد الصدمات والأزمات (ستيغليتز وآخرون ٢٠٠٩).

ويتجلّى تأثيره الاقتصادي الكلّي في قدرته على دعم الاستقرار بشكل تلقائي في فترات الركود أو الكساد، ممّا يُوفّر استجابةً أفضل للصدمات من أجل إعادة ضبط الدورة الاقتصادية (ستيجليتز ٢٠١٣؛ ستيجليتز وكالدور ٢٠١٣).

بالتالي، ينبغي على الحكومة أن تُفسِح المجال في إصلاحاتها الحالية للبُعد المتعلّق بالاستجابة للصدمات في استراتيجيتها، وأن تتعلّم "استخدام سياسات الرعاية الاجتماعية بطريقة استراتيجية كآليةٍ للاستجابة للأزمات" (بريك ٢٠٢٤).

في الواقع، "تُعتبَر الحماية الاجتماعية أمرًا حيويًا لمعالجة حالات الفقر والهشاشة، والحدّ من ظاهرة عدم المساواة، والمساهمة في التنمية البشرية، وتعزيز القدرة على الصمود، والاستجابة بفعّالية للصدمات." (زيد وآخرون ٢٠٢٤).

ومن دون إطار شامل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، ستستمرّ الإصلاحات النيوليبرالية الحالية في استنزاف الموارد المالية الضئيلة للقطاع العام وإرهاق نظام الرعاية الصحّية (العام والخاصّ) المُنهَك أساسًا (لونغوينيس ٢٠٢٤). وبدون إصلاح الأنظمة القائمة على الاشتراكات ومبادئ التضامن المالي في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، فإنّ المكوّنات القائمة على العمل الخيري سوف تستمرّ في النموّ والتضخّم وتعريض الفئات الأكثر هشاشةً لخطرٍ هائل عندما تتغيّر أجندات الجهات المانحة (وهي ستتغيّر مرّة أخرى حتمًا)، ما لم يكن من الممكن وقف الإصلاحات النيوليبرالية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية أو تجنّبها.

ومع ذلك، في حين تعجز التصوُّرات النيوليبرالية عن استشرافِ حلٍّ بديل، لقد طرحَ المجتمع المدني اللبناني استراتيجياتٍ بديلة رئيسية ينبغي على الحكومة الحالية - التي يبدو أنّها تتضمّن رقمًا قياسيًا من حيث عدد حاملي شهادات الدكتوراه في تاريخ البلد - أن تأخذها في الاعتبار، أو على الأقلّ أن تُبدي اهتمامًا بمناقشة هذه المسائل علنًا وبطريقةٍ ديمقراطية.

فلنأمل ألّا تكون هذه الحكومة أوّل حكومةٍ للبنك الدولي في تاريخ البلد.

قائمة المراجع

Abdo Nabil, 2019, "Social protection in Lebanon: From a System of Privileges to a System of Rights." Beirut: Arab NGO Network for Development.

Arab NGO Network for Development (ANND), 2024, "Report of the Civil Society National Consultation on Social Protection in Lebanon", Beirut, Lebanon. Available on: https://www.annd.org/uploads/publications/Consultation_Report_(EN).pdf

Arab NGO Network for Development (ANND), 2014, "2014 - Social Protection in the Arab World - the Crisis of the State Exposed", Beirut, Lebanon. Available on: https://www.annd.org/en/publications/details/2014-social-protection-in-the-arab-world-the-crisis-of-the-state-exposed1

Arab News, 2025, "Lebanon pushes social safety net plan", March, 14, 2025. https://www.arabnews.com/node/2593623/middle-east

Assouad Lydia, 2021, "Rethinking the Lebanese economic miracle: The extreme concentration of income and wealth in Lebanon, 2005–2014." *Journal of Development Economics*, 161 (2023): 103003.

Boustani Iskandar, Hariri Nizar, 2025, "A National Unified Registry for Lebanon. A Tool of State Building?", Policy Brief, CeSSRA, The Centre for Social Sciences Research and Action, CeSSRA, Beirut, Lebanon.

Boustani Iskandar, Hariri Nizar, 2025, "Can A National Unified Registry in Lebanon Constitute A Step Towards Universal Social Protection? A Comprehensive Technical Report", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2025-04-01 00:00:00. doi

Brik Anis Ben, 2024, "Social protection and labor market policies during the COVID-19 pandemic in the MENA region." In *Public Policy in the Arab World*, pp. 193-215. Edward Elgar Publishing.

Centre for Social Sciences Research and Action (CeSSRA), 2024,"Statement on Lebanon's adoption of its long-awaited National Social Protection Strategy", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2024-02-01 00:00:00. doi: https://civilsociety-centre.org/ar/paper/statement-lebanons-adoption-national-social-protection-strategy

———— CeSSRA, 2022, "Aging in dignity. A webinar on the impact of the crisis in Lebanon on older persons", Webinar from the project: The politics of social justice in Lebanon. Between citizenship, identities and compounded crises. 13 October 2022, Beirut, Lebanon.

———— CeSSRA, 2023, "Position paper: The road to reforming the state and the system in Lebanon must be democratically led", Civil Society Knowledge Centre, 29 June 2023, Beirut, Lebanon.

Cgap, 2025, "Coding Through Crisis: Building a Digital Social Protection System in Lebanon", Podcast on the Lebanese social registry, January, 2025, with Marie Louise Abou Jaoudeh, Ahmet Fatih Ortakaya, Souraya Sbeih, Nadine Chehade, Carole Alsharabati https://www.cgap.org/research/podcast/coding-through-crisis-building-digital-social-protection-system-in-lebanon

Devereux Stephen, Lind Jeremy, Roelen Keetie, Sabates-Wheeler Rachel, 2024, "Notes on Contributors–Reimagining Social Protection", IDS Bulletin, Vol. 5, No 22.

Enna Antea, 2024, "Shifting paradigms: Social protection vs. social policy in Lebanon." *Mediterranean Politics:* 1-25.

ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia), 2021, "Multidimensional Poverty in Lebanon (2019-2021). Painful Realities and Uncertain Prospects", Beirut, Lebanon.

Fakih Jaafar,"الحماية الاجتماعية الشاملة: درعٌ في زمن النزاع المسلّح", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2024-04-01, Beirut, Lebanon.

Government of Lebanon, ESCWA, 2023, "National Social Protection Strategy for Lebanon. Towards a Rights-Based, Shock-Responsive and Sustainable System", October, Beirut, Lebanon.

Hariri Nizar, 2023, "Unprotected. Survey Report on The Challenges of The Current Social Protection System in Lebanon Amidst the Crisis", The Centre for Social Sciences Research and Action, CeSSRA, Beirut, Lebanon.

ILO, 2024, "The Ministry of Social Affairs announces a new nationally funded emergency cash assistance and the continuation of the National Disability Allowance for people with disabilities in Lebanon", 15 November 2024, https://www.ilo.org/resource/news/ministry-social-affairs-announces-new-nationally-funded-emergency-cash.

ILO & CAS. 2022. "Lebanon Follow-up Labour Force Survey", Beirut, Lebanon.

ILO, 2020, "Extending Social Health Protection in Lebanon: The Role of the National Social Security Fund (NSSF) in Achieving Universal Health Coverage." Regional Office for Arab States Social Protection Department, International Labour Organization.

Institut des Finances Basil Fuleihan, 2021, "Social Protection Spending in Lebanon. A deep dive into State Financing of Social Protection", in partnership with UNICEF, Beirut, Lebanon.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC), 2024, "Lebanon: Acute Food Insecurity Situation for October - November 2024 and Projection for December 2024 - March 2025" https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159456/.

Jawad Rana, Plagerson Sophie, Jaskolski Martina, 2025, "A critical review of the state-of-the-art on social policy, conflict and peace in the Middle East and North Africa region: Why social policy matters for peace and why it is also not enough", *World Development*, 187.

Joint Civil Society Statement, 2024, "Lebanon's Poverty Crisis: A Dire Need for Universal Social Security", August 8, 2024 (33 signatures).

Lebanon Support, 2016, "Access to Healthcare for Syrian Refugees. The Impact of Fragmented Service Provision on Syrians' Daily Lives", https://civilsociety-centre.org/resource/access-healthcare-syrian-refugees-impact-fragmented-service-provision-syrians%E2%80%99-daily-lives.

Longuenesse Élisabeth, 2024, «Entre violences armées et politiques néolibérales, des systèmes de santé en grande difficulté.» *Confluences Méditerranée* 128, no. 1 (2024): 13-20.

National News Agency (NNA), "Salam Heads meeting on social safety nets, reform strategy", 14 March 2025, https://www.nna-leb.gov.lb/en/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/765725/salam-heads-meeting-on-social-safety-nets-reform-s.

Ortakaya Ahmet Fatih, 2025, "Lebanon: Lessons from social protection delivery systems during the pandemic", february 11, 2025, https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/lebanon-lessons-from-social-protection-delivery-systems-during-the-pandemic.

Proudfoot Philip, Sami Zoughaib, 2025, "The Politics of Social Assistance in Lebanon: Social Protection, Sectarianism, and Lebanon's Fragmented Social Contract." BASIC Research Working Paper 32, Brighton: Institute of Development Studies.

Reid Charis, Both Nathalie, Pellerano Luca, Byrne Meredith, Neomi Sirisena Chantal, Ammar Zeina, Smith Gabrielle, 2024, "Realigning Social Protection Across the Nexus: Reflections from Protracted Crises in the Arab Region", IDS Bulletin, Vol. 5, No 22.

Roman Howaida Adly, 2024, "A Guide to Universal Social Protection in the Arab Region", Arab Reform Initiative, Beirut, Lebanon.

Saghir Cynthia, Al-Shami Farah, Tonea Diana, 2024, "Lebanon's Social Protection System Suffers Amidst the Current War: Urgent Action Needed!", the Arab Reform Initiative & Camealeon, Policy Paper October, 2024, Beirut, Lebanon.

Scala Michele, 2025,
الشيخوخة والحماية الاجتماعية في لبنان. تقييم الوضع في زمن الأزمات.

Diss. Ifpo-Institut français du Proche-Orient; AFD-Agence française de développement, 2024.

Scala Michele, 2022, "An intersectional perspective on social (in)security. Making the case for universal social protection in Lebanon", The Centre for Social Sciences Research and Action, CeSSRA, Beirut, Lebanon.

Stiglitz Joseph, 2013, "The global crisis, social protection and jobs", International Labor Review 151: 93-106.

Stiglitz Joseph, Kaldor Mary, 2013. The Quest for Security: Protection Without Protectionism and the Challenge of Global Governance, Columbia: University Press.

Stiglitz Joseph, Sen Amartya, Fitoussi, Jean Paul, 2009, "Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress." Paris: France.

United Nations Children's Fund (UNICEF), 2025, "The Ministry of Social Affairs Unveils a New Vision for Child and Family Care Services in Lebanon", 23 January 2025
https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/ministry-social-affairs-unveils-new-vision-child-and-family-care-services-lebanon.

UNICEF and the Ministry of Social Affairs (MOSA), 2019, "Social Protection in Lebanon: A Review of Social Assistance." Beirut: December.

Younes Miriam, 2023, "Solidarity as resistance. Multidimensional fears, vulnerabilities and coping mechanisms among women Leading Households in Lebanon", Centre for Social Sciences Research and Action, CeSSRA, Beirut, Lebanon.